

Distr.: General  
13 August 2015  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

تولت المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥.  
ويشرفني أن أحيل طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة هذه الرئاسة (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دينا قعوار

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

100915 100915 15-13781 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الأردن (نيسان/أبريل ٢٠١٥)

مقدمة

خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، عقد مجلس الأمن، أثناء فترة تولي الأردن رئاسته، ١٤ جلسة (١٢ جلسة علنية وجلستين خاصتين) و ١٤ مشاوراً للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس خمسة قرارات وأصدر ١٢ بيانا صحفيا وبيانا رئاسيا واحدا. وعُقدت مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام"، التي ترأسها ولي عهد الأردن، الأمير الحسين بن عبد الله الثاني.

أفريقيا

بوروندي

في ١٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات لمناقشة الحالة في بوروندي. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي - بروك زيريهون، الذي أعرب عن القلق إزاء تصاعد حدة التوتر السياسي في البلد نتيجة الانتخابات المزمع إجراؤها والتكهنات بشأن ترشح الرئيس نكورونزيزا لفترة ولاية ثالثة. وأشار إلى أن هناك آراء متباينة فيما يتعلق بترشح الرئيس لفترة ولاية ثالثة. فقد ادعت المعارضة أن ذلك سيؤدي إلى اندلاع العنف في البلد، في حين ذكر الحزب الحاكم أن العنف سيعتري على عدم ترشحه. وأعرب الأمين العام المساعد عن قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية ووصفها بأنها حالة لا يمكن التنبؤ بها.

وذكر الأمين العام المساعد أن الأمين العام اتصل هاتفيا بالرئيس نكورونزيزا واجتمع بوزير الداخلية، مشدداً في المناسبتين على أن الحكومة وقوات الأمن ينبغي أن تظل محايدة في التعامل مع الحالة المتوترة وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وشفافة.

وأبلغ الأمين العام المساعد أعضاء المجلس بأن المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، قسام أوتيم، اجتمع بجميع الأطراف صاحبة المصلحة في بوروندي، بما في ذلك الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة

والأحزاب السياسية ومنظمات الشباب وممثلو المجتمع المدني. واحتتم هذا الاجتماع بالتوقيع على ميثاق اللا عنف في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥.

وأشار الأمين العام المساعد إلى الزيارة التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي عقد اجتماعات مع الأطراف صاحبة المصلحة في بوروندي، شملت اجتماعا للمائدة المستديرة أعرب خلاله عن قلقه إزاء التوتر السياسي وأعمال العنف والخطاب المفعم بالكرهية المتواصل والأنشطة العنيفة التي تقوم بها ميليشيا إيمبونيراكوري، وحثّ الحكومة وقوات الأمن على أن تظل محايدة وتعمل على تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات. وأشار الأمين العام المساعد أيضا إلى الدعوة التي وجهها المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى المعارضة من أجل ممارسة ضبط النفس وعدم اللجوء إلى العنف، وإلى الحكومة لتضييق الخناق على الأنشطة التي يقوم بها أفراد ميليشيا إيمبونيراكوري ونزع سلاحهم.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة العامة في بوروندي، وأوضح بعضهم أنه ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور وقائي في بوروندي قبل تحول التوترات السياسية إلى أعمال عنف. واتفق معظم الأعضاء مع الأمين العام المساعد والمفوض السامي لحقوق الإنسان على أنه ينبغي للحكومة الحد من الأنشطة التي تقوم بها ميليشيا إيمبونيراكوري وأنه ينبغي للحكومة وقوات الأمن البقاء على الحياد، وشددوا على ضرورة امتناع الحكومة والمعارضة عن ممارسة العنف وتقديم دعم فعال لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء عملية انتخابية سلمية في موعدها المحدد تتسم بالمصداقية وتكون شاملة للجميع. ورحبوا بالزيارات الرفيعة المستوى وكرروا التأكيد على أهمية التمسك بميثاق اللا عنف واتفق أروشا. وشدد عدة أعضاء أيضا على أهمية التمسك بعناصر أخرى من عناصر الوحدة الوطنية، بما في ذلك الدستور وقانون الانتخابات.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات، في إطار البند "مسائل أخرى"، لمناقشة الحالة في بوروندي، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت. وأبلغ المبعوث الخاص المجلس بأنه وصل إلى بوجومبورا في ٢٤ نيسان/أبريل. وأشار إلى أن إعلان الحزب الحاكم أن الرئيس نكورونزيزا سيكون مرشحه الرئاسي في الانتخابات المقبلة أثار احتجاجات واسعة النطاق في العاصمة جرى تفريقها بخرطوم المياه والغاز المسيل للدموع.

وأشار المبعوث الخاص إلى أن احتواء الحالة في بوروندي ينبغي أن يحظى بالأولوية، وأن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية قد طلب من المحكمة الدستورية البتّ في دستورية ترشح الرئيس الحالي لفترة ولاية ثالثة.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة في بوروندي، وشددوا على الحاجة الملحة إلى الحفاظ على التقدم المحرز من خلال اتفاق أروشا. وأعرب بعض الأعضاء أيضا عن قلقهم إزاء العدد الكبير من اللاجئين في البلدان المجاورة، وضيق الحيز السياسي، والقيود المفروضة على الحريات الدستورية. وحثوا الحكومة على الوفاء بالتزامها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تكون شاملة للجميع وتتسم بسلميتها ومصداقيتها وشفافيتها. وأشار عدد من الأعضاء إلى أن الانتخابات يجب أن تجري وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وأكدوا أن من بالغ الأهمية بمكان أن يسمح للأحزاب السياسية بالاضطلاع بأنشطتها على نحو حر وسلمي وحثوا جميع الجهات الفاعلة في بوروندي على التحلي بضبط النفس وعدم اللجوء إلى العنف. وشددوا على ضرورة أن تنخرط الأطراف في حوار لحلّ خلافاتها وأن يضطلع كل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية بدور قيادي في مباشرة الحوار.

واحتجَّ بعض الأعضاء بسيادة التشريعات والمؤسسات الوطنية في عملية تحديد أهلية الرئيس نكورونزيزا للترشح لولاية رئاسية أخرى، مشددين على تولى بوروندي زمام العملية على الصعيد الوطني في هذا الصدد، بينما أشار آخرون إلى أن المستوى الحالي للعنف هو نتيجة مباشرة لقرار الرئيس الترشح لفترة ولاية ثالثة.

#### جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في سياق تجديد ولاية البعثة.

وخلال جلسة علنية عقدت في ١٤ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الفريق بابكر غاي. وذكر الممثل الخاص أن الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزالون معرضين لخطر الهجمات التي ينفذها أفراد ميليشيات أن تي - بالাকা وائتلاف سيليكسا السابق، نظرا إلى أن هؤلاء يواصلون شنّ الأعمال العدائية خلال النزاع الأهلي الجاري في البلد وإلى أن الحالة الإنسانية لا تزال خطيرة في جميع أنحاء البلد. إلا أنه أشار إلى أن المشاورات المحلية التاريخية التي أنجزت في آذار/مارس أتاحت للمدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى فرصة الإعراب عن آرائهم بشأن المسائل التي تدرج في صلب الأزمة. وذكر الممثل الخاص أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى نجحت في نزع فتيل التوتر بين السلطات الانتقالية عن طريق تعزيز النهج القائم على التوافق في الآراء. وذكر أيضا أن بعثة الأمم المتحدة بصدد

تيسير إجراء مناقشة بين السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة قبل انعقاد منتدى بانغي. ولاحظ أن عملية الانتقال السياسي في البلد قد بلغت مرحلة حرجة في تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية وتكون شاملة للجميع من شأنها أن تضع حداً للفترة الانتقالية، وشدّد على أن المجتمع الدولي لديه التزام أخلاقي بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها في البقاء على طريق السلام والمصالحة.

وخلال مشاورات مغلقة، أحاط أعضاء المجلس علماً بالتقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي وبالتحديات التي ما زالت قائمة. وأعربوا عن قلقهم إزاء الاشتباكات العنيفة وتدهور الحالة الإنسانية، وأكدوا أهمية منتدى بانغي والمصالحة الطويلة الأجل وإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية وتكون شاملة للجميع وتجري في موعدها المحدد. وحثّ المجلس المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية ودعم العملية الانتخابية.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥) الذي مدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة واحدة، وعزز تحديد أولويات المهام في ولاية البعثة، وأشار إلى اعتزامه إبقاء الحد الأقصى لعدد أفرادها قيد الاستعراض المستمر بطريقة لا تخل بالجهود العامة الرامية إلى دعم أهداف السلام والاستقرار في الأجل الطويل. وبعد اتخاذ القرار، استمع المجلس إلى البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة، أميروازين كبونغو، التي وجهت الشكر إلى المجلس لما قدمه من دعم لشعب أفريقيا الوسطى وأشارت إلى أن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة من شأنه أن يسمح للحكومة بوضع الصيغة النهائية لتوقيت المرحلة الانتقالية.

#### كوت ديفوار

في ٢٢ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار. وقام كريستيان باروس ميليت، الممثل الدائم لشيبي، بتقديم إحاطة إلى المجلس بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وأبرز رئيس اللجنة النتائج الرئيسية الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار عملاً بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤) (S/2015/252) وتناول بإيجاز المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن التقرير خلال اجتماع عقدته في ١٠ نيسان/أبريل.

وأشار الرئيس إلى أن حكومة كوت ديفوار، وفي سياق التقرير النهائي لفريق الخبراء والزيارة التي قام بها رئيس اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قد أحرزت تقدماً في تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة وفي توفير المعلومات ذات الصلة في الإخطارات وطلبات الاستثناء التي أحالتها إلى اللجنة، وكذلك في إبلاغ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الخبراء بشأن وصول الأعتدة. وأشار فريق الخبراء أيضاً إلى تحسن التعاون مع السلطات في كوت ديفوار.

وأشار الرئيس إلى أن التوصيات الواردة في التقرير النهائي لا تزال قيد نظر أعضاء اللجنة.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢١٩ (٢٠١٥) الذي حدد بموجبه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ تدابير الجزاءات (تجميد الأصول وحظر السفر) التي فرضها المجلس على الأفراد والكيانات ومدد ولاية فريق الخبراء الوارد بياها في الفقرة ٧ من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦) حتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

ليبيريا

في ٢ نيسان/أبريل، وبناء على توصية الأمين العام بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢١٥ (٢٠١٥)، وبذلك أذن باستئناف التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي عُلق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بسبب تفشي فيروس إيبولا.

ليبيا

في ٢٩ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات مغلقة بشأن ليبيا واستمع إلى إحاطة قدمها برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وذكر الممثل الخاص أن الحالة الأمنية آخذة في التدهور وأن حالة الفوضى تتفاقم، على الرغم من إحراز تقدم مطرد في الحوار السياسي فيما بين الأطراف الليبية. وأوضح أنه ينتظر رد تلك الأطراف على المقترح الذي قدّمه، وأشار إلى أن المجلس ينبغي أن يكون مستعداً للاستجابة لنتائج الاجتماعات السياسية فيما بين الأطراف الليبية. وأوصى بأن يوجه المجلس رسالة قوية إلى مفسدي العملية السياسية بإعادة تأكيد استعدادة لاستخدام الجزاءات. وأوضح أن الجماعات الإرهابية التي تستغل الفراغ السياسي في ليبيا، بما فيها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، يجب أن تؤخذ على محمل الجد، وشدد على ضرورة التصدي لها.

وخلال المشاورات، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان صحفي يعكس آراءهم المشتركة. وأعربوا، بشكل خاص، عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص وللعملية السياسية، ورحبوا بالتقدم المطرد المحرز في الحوار السياسي، وأثنوا على مشاركة الأطراف. وحثوا جميع الأطراف على التوصل إلى حل توافقي من أجل ضمان الانتقال السلمي في ليبيا، وأكدوا من جديد استعدادهم لاستخدام الجزاءات بموجب القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥) ضد من يسعون إلى التهديد أو عرقلة العملية الانتقالية أو تقويضها. ودعوا جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى اتفاق وفقا للمهلة الزمنية التي حددها الممثل الخاص، مشيرين إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في ليبيا، وحثوا جميع الأطراف على اغتنام الفرصة لإحلال السلام.

## مالي

في ٩ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة وأجرى مشاورات مغلقة بشأن الحالة في مالي. وعرض إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ عن الحالة في مالي (S/2015/219)، المقدم عملاً بالقرار ٢١٦٤ (٢٠١٤).

وركز وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطته على عملية الحوار والوضع الأمني الهش في كثير من أرجاء البلد، لا سيما في الشمال، وانتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار، وتعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، شدد على أن الأزمة في مالي لا يمكن حلها إلا من خلال اتفاق سياسي شامل لجميع الأطراف وقابل للتطبيق ويمكن تنفيذه بفعالية. وذكر أن مشروع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي وقعه بالأحرف الأولى ممثلو حكومة مالي وأحد تحالفات الجماعات المسلحة (الحركات الملتزمة بأرضية التفاهم) وجميع أعضاء فريق الوساطة الدولي، يشكل خطوة حاسمة أولى في عملية طويلة، وأن من المهم أن تواصل جميع الأطراف مشاركتها بصورة بناءة وبجسنة من أجل توقيع الاتفاق والالتزام الكامل بتنفيذه على نحو فعال.

وأشار أيضا إلى أن رئيس عملية الوساطة وممثل الجزائر ومنجي حمدي، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التقوا في الجزائر العاصمة مع قيادة الطرف الثالث، المعروف باسم "تنسيقية الحركات"، والذي أشار إلى اعتماده توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى. وأكد على

الدور الهام الذي يمكن أن تنهض به بلدان المنطقة الإقليمية وجميع شركاء مالي في دعم البعثة من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها بالكامل.

وطلب عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي، أن يقدم المجلس دعمه الكامل لعملية السلام والضغط على الجماعات المسلحة من أجل توقيع مشروع الاتفاق دون شروط مسبقة. ودعا أيضا المجلس إلى فرض جزاءات محددة الأهداف على من قاموا بتقويض عملية السلام.

وخلال المشاورات، رحب أعضاء المجلس بالجهود التي يبذلها فريق الوساطة الدولي، وحثوا الجهات الفاعلة على تشجيع الجماعات المسلحة التي لم توقع بعد مشروع الاتفاق على القيام بذلك. وقد أعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في شمال مالي واستمرار الهجمات، بما فيها الهجمات التي تستهدف البعثة المتكاملة، والاشتباكات العنيفة التي وقعت في البلد. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة مراعاة المطالب المشروعة لسكان شمال مالي والعمل على تحقيق تطلعاتهم المشروعة. ولاحظ العديد من الأعضاء أهمية استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي لمالي والدور الذي تقوم به البعثة المتكاملة في تنفيذ الاتفاق. وأدان الأعضاء الهجمات الإرهابية التي استهدفت موظفي البعثة، ودعوا إلى مقاضاة الجناة.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا صحفيا، رحب فيه باتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي وقعه بالأحرف الأولى بعض الأطراف في ١ آذار/مارس، وحث المجموعات المسلحة في التنسيق على توقيعه أيضا بالأحرف الأولى. وأثنى المجلس على الدور الذي تقوم به الجزائر وسائر أعضاء فريق الوساطة الدولي على جهودهم المتواصلة، وأعرب عن اعتزازه تيسير تنفيذ الاتفاق ومتابعته عن كثب بالتنسيق مع فريق الوساطة الدولي. وأخيرا، كرر المجلس تأكيد استعدادة للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الأهداف، ضد من هم وراء استئناف القتال وانتهاك وقف إطلاق النار.

## الصومال

في ١٥ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين الهجوم الذي شنته حركة الشباب في ١٤ نيسان/أبريل في وزارة التعليم العالي في مقديشو، وهو الهجوم الذي أدى إلى مقتل مدنيين صوماليين وأفراد من قوات الأمن الوطني الصومالية وأحد جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كما أدى إلى جرح آخرين.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين الهجوم الذي وقع في اليوم نفسه ضد مركبة تابعة للأمم المتحدة في غاروي، الصومال، والذي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه، وقد خلف العديد من القتلى والجرحى.

#### الصحراء الغربية

في ١٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. واستمع المجلس إلى إحاطة من إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وأصدر على إثرها بيانا عن وقائع الاجتماع، وفقا للمادة ٥٥ من نظامه الداخلي المؤقت.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وأبلغت كيم بولدوك، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، المجلس بأن الحالة العامة في منطقة عمليات البعثة في الصحراء الغربية ظلت هادئة ومستقرة نسبيا خلال العام الماضي، وبأن وقف إطلاق النار ما زال قائما. وأكدت على أن تدابير بناء الثقة ليست بالمستوى المطلوب وأنها تأثرت سلبا بتعليق الرحلات الجوية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤ التي تنظم في إطار برنامج الزيارات الأسرية للاجئين في المخيمات القريبة من تندوف وأفراد أسرهم غرب الجدار الرملي.

وأشارت إلى أن البعثة واصلت الحفاظ على علاقات جيدة مع المغرب وجبهة البوليساريو، وأنها تعمل على أساس مبدأ الحياد.

وقدم كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، إحاطة إلى المجلس بشأن زيارته الأخيرة إلى المنطقة وآخر التطورات ذات الصلة بمساعي الدبلوماسية المكوكية التي يقوم بها بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين للحالة في الصحراء الغربية.

وأكد التزامه بتوجيهات المجلس وقراراته ذات الصلة، وفي هذا الصدد، أعلن عزمه على مواصلة الدبلوماسية المكوكية وعلى القيام بزيارة إلى المنطقة من أجل دعم عملية التفاوض.

ورحب أعضاء المجلس بتولي الممثلة الخاصة مهامها كرئيسة للبعثة، وبعودة المبعوث الشخصي إلى المنطقة، وأشاروا إلى دعمهم للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة والنهج الذي يتبعه حاليا المبعوث الشخصي في الدور الذي يقوم به في مجال المساعي

الحميدة. كما شددوا على أهمية التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢١٨ (٢٠١٥)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

آسيا

الشرق الأوسط

لبنان

في ٢٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مشاورات بشأن لبنان، واستمع إلى إحاطة قدمها تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بشأن التقرير نصف السنوي الحادي والعشرين للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2015/258). وأثار المبعوث الخاص موضوع الفراغ الرئاسي، وأوضح أن هناك أملا ضئيلا على ما يبدو في انتخاب رئيس في المستقبل القريب. وأضاف أن الفراغ الذي طال مدته يثير مشاكل للجهات التي تحكم البلد ويزيد من الضغوط على مؤسسات الدولة. وشجع المجلس على دعوة السياسيين اللبنانيين إلى انتخاب رئيس دون تأخير. وأشار إلى أثر النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية على أمن لبنان واستقراره، ودعا إلى تقديم دعم دولي إضافي للجيش اللبناني. ورحب باستمرار التزام رئيس الوزراء سلام بالنأي بلبنان عن النزاعات الإقليمية. وأضاف أن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للبنان في تعزيز وضمان احترام ذلك المبدأ من جانب جميع الأطراف. ودعا إلى تقديم المساعدة إلى لبنان في تحمل عبء اللاجئين، وشجع المجلس على النظر في القيام بزيارة رسمية إلى ذلك البلد.

وأعرب الأعضاء عن دعمهم للأمن والاستقرار في لبنان في خضم التحديات الإقليمية التي تواجه البلد، ولا سيما النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. ودعوا إلى انتخاب رئيس في أقرب وقت ممكن، وأنشؤا على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء وحكومته. وشدد معظم الأعضاء على أهمية سياسة النأي بالنفس. ودعا الأعضاء إلى زيادة الدعم الدولي المقدم للقوات المسلحة والحكومة لبنان فيما يتعلق بعبء استضافة أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين.

## الجمهورية العربية السورية

في ٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بشأن الجمهورية العربية السورية، واستمع إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، التي أشارت إلى التقدم المحرز حتى الآن في تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأبلغت الممثلة السامية المجلس بالزيارات الأخيرة التي قام بها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الجمهورية العربية السورية لمعالجة المسائل العالقة وإجراء مزيد من المشاورات مع السلطات السورية. ووجهت الانتباه أيضا إلى التحضيرات الجارية لنشر بعثة تقصي الحقائق المكلفة بالنظر في مزاعم استخدام مواد كيميائية سامة باعتبارها أسلحة في هذا البلد.

وخلال المشاورات، رحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز حتى الآن في تدمير ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية. وشدد عدة أعضاء على ضرورة حل المسائل المعلقة بشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وجميع أوجه التضارب. وأعرب عدة أعضاء عن مخاوفهم الناجمة عن التقارير والمصادر الإعلامية والمفتوحة بشأن استخدام الكلور باعتباره سلاحا في إدلب وسرمين، لا سيما بعد اتخاذ القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) الذي شدد فيه مجلس الأمن على أن الأفراد المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية باعتباره أسلحة يجب أن يحاسبوا. وأدان أعضاء المجلس استخدام الكلور باعتباره سلاحا كيميائيا في الجمهورية العربية السورية ودعوا إلى التحقيق في جميع التقارير والادعاءات.

وفي ٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في مخيم اليرموك للاجئين. واستمع إلى إحاطة عن طريق التداول بالفيديو قدمها المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بيير كراينبول، الذي أعرب عن جزعه الشديد بسبب الحالة الإنسانية الخطيرة في مخيم اليرموك للاجئين، وأعرب عن بالغ قلقه بشأن سلامة المدنيين الفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون هناك. وأشار إلى القتال العنيف بين الجماعات المسلحة في المخيم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصدمة النفسية والخوف بين المدنيين. واقترح أن يصدر المجلس بيانا رئاسيا يدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وكفالة حماية المدنيين المحاصرين في المخيم، ووضع حد للقتال لتمكين موظفي الأونروا من تقديم الدعم والمساعدة للمدنيين. واقترح أيضا أن يقوم أعضاء المجلس بزيارة المخيم.

وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الخطيرة في مخيم اليرموك للاجئين. وأدانوا بأشد العبارات الجرائم الخطيرة التي ارتكبت على يد تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة ضد المدنيين في المخيم وأكدوا أن مثل هذه الجرائم ينبغي ألا تبقى دون معاقبة. ودعوا إلى حماية المدنيين في المخيم، وإتاحة وصول الجهات الإنسانية الفاعلة، وتقديم المساعدة والعبور الآمن للمدنيين وإجلائهم. وعلاوة على ذلك، رحب الأعضاء بما تبذله الأونروا من جهود وشددوا على ضرورة دعمها. وذكروا جميع الأطراف بالتزاماتها للعمل من أجل سلامة المدنيين وأمنهم وحمايتهم في المخيم، ودعوها إلى القيام على الفور بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، امتثالاً للقانون الإنساني الدولي. وأشار عدة أعضاء إلى القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي دعا فيه المجلس جميع الأطراف إلى القيام فوراً برفع الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في مخيم اليرموك للاجئين، واستمع إلى إحاطتين عن طريق التداول بالفيديو قدمها كل من المفوض العام للأونروا ونائب المبعوث الخاص للأمين العام للجمهورية العربية السورية، رمزي عز الدين رمزي.

وأبلغ المفوض العام المجلس بتدهور الحالة الإنسانية داخل المخيم وانعدام الأمن والغذاء والأدوية. وذكر أيضاً اتصاله بالسلطات السورية وأهاب بالمتجمع الدولي زيادة الدعم السياسي والمالي للأونروا. وتحدث المبعوث الخاص للأمين العام عن القتال الضاري الدائر في المخيم بين مختلف الجماعات المسلحة.

وخلال المشاورات، اتفق الأعضاء على إصدار بيان للصحافة أعربوا فيه عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في المخيم، ودعوا فيه إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المخيم وإلى حماية السكان المدنيين. ورحبوا بالجهود التي يبذلها كل من الأونروا ونائب المبعوث الخاص، وشددوا على ضرورة تقديم الدعم إلى الأونروا. كما أكدوا دعمهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المحاصرين في المخيم. ودعوا جميع الأطراف إلى دعم إطار الأمم المتحدة، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، وطالبوا جميع الأطراف بوقف جميع الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي. وأدانوا جميع أعمال الإرهاب التي ترتكب وطالبوا بأن ينسحب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة والجماعات التي حدد المجلس بأنها منظمات إرهابية على الفور من المخيم.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، استمع المجلس إلى إحاطة عن الحالة في الجمهورية العربية السورية، برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن،

ناصر جودة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، والمبعوثة الخاصة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنجيلينا جولي - بيت، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، إيرثارين كوزان. وشارك في هذه الجلسة أيضا الممثلان الدائم لتركيا ولبنان.

ووصفت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ أثر العنف على الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ودعت المجلس إلى أن يطلب وقف الهجمات التي تشن على المرافق التعليمية والصحية، وإلى أن تصبح المدارس والمستشفيات مناطق سلام، وأن يكلف بعثة لتقصي الحقائق بالنظر على وجه التحديد في حالة المجتمعات المحلية المحاصرة، وأن يكلف بالتفاوض على فترات هدنة للأغراض الإنسانية وأيام يسودها الهدوء، وأن يرسل رسالة واضحة تفيد بأن مرتكبي الجرائم لن يفلتوا من العقاب وأن ينفذ حظر توريد الأسلحة وجزاءات محددة الهدف عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وعدم احترام المقتضيات الإنسانية.

وأوضح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن الآثار غير المباشرة المترتبة على النزاع السوري تتخذ أبعادا مأساوية. ودعا إلى توفير المزيد من المعونة الإنسانية إلى اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، وإلى زيادة ضخمة في دعم البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية، واستعراض سياسات المجتمع الدولي في مجال تمويل التنمية. وشدد أيضا على ضرورة الاعتراف بالطابع الطويل الأمد لأزمة اللاجئين. وناشدت المبعوثة الخاصة بالمجلس لأن يعمل في الجمهورية العربية السورية ودعته إلى زيارة اللاجئين السوريين بنفسه. وطلبت من الدول الأعضاء مساعدة اللاجئين وتوفير السبل القانونية لتوفير سلامتهم إذا لم تتمكن من إنهاء النزاع. وتحدثت أيضا في موضوع المساءلة فيما يتعلق بالعنف الجنسي المنهجي الذي يمارس ضد المرأة السورية وطلبت أن تتمكن النساء السوريات من المشاركة في مفاوضات السلام في المستقبل لإنهاء النزاع.

وأوضحت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي انخفاض الأمن الغذائي وتردي خدمات المياه والرعاية الصحية في البلد. وشددت على أهمية الخدمات الغذائية والتنظيم التعليمية في توفير الاستقرار أثناء النزاع. وحث المجلس على إيجاد حل سياسي وتنفيذ حلول إنسانية لكفالة الاستقرار في المنطقة.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تدهور الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وأثرها الإقليمي، فضلا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها حكومات البلدان المجاورة

التي تستضيف اللاجئين السوريين. ودعوا إلى تقديم مزيد من الدعم الدولي إلى تلك الحكومات، وأكدوا من جديد أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الحالية يكون من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون وتلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وفي البيان الرئاسي الذي اعتمد في الاجتماع (S/PRST/2015/10)، لاحظ المجلس ببالغ القلق أن للأزمة في الجمهورية العربية السورية آثارا اجتماعية وديمقراطية وبيئية واقتصادية على البلدان المجاورة، ودعا إلى تقديم الدعم الدولي المنسق للدول المجاورة التي تستضيف لاجئين سوريين، بناء على طلبها، لمعالجة شواغلها الأمنية المشروعة وضمان سلامة وأمن المجتمعات المضيفة واللاجئين، ومكافحة انتشار نزعة التطرف. وشدد على أهمية تمويل الاستجابات في المجالين الإنساني والإنمائي لمواجهة أزمة اللاجئين. وحث جميع الدول الأعضاء، وفقا لمبادئ تقاسم الأعباء، على دعم الأمم المتحدة وبلدان المنطقة، وحث الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة على النظر في أدوات التمويل التي تلي بفعالية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان المتوسطة الدخل المتضررة من النزاع السوري.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات بشأن الجمهورية العربية السورية واستمع إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للجمهورية العربية السورية، ستافان دي ميستورا، تناول فيها جهوده الرامية إلى تيسير إيجاد حل سياسي للنزاع. وتحدث المبعوث الخاص عن معاناة الشعب السوري التي لا يمكن قياسها، الأمر الذي يتطلب تحديد السعي إلى إعادة تركيز المفاوضات للتغلب على الخلافات وتضييق الفجوة من أجل التوصل إلى حل سياسي على أساس بيان جنيف، وهو الإطار الذي حظي بتوافق الآراء والدعم على الصعيد الدولي. وأبلغ أعضاء المجلس بأنه سوف يعقد اجتماعات تشاورية ومنفصلة منسقة في جنيف مع الأطراف السورية، وممثلي المجتمع المدني السوري، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وأشار إلى أنه سيقدم تقييمه إلى الأمين العام، وسوف يبقى المجلس على علم بذلك.

وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وأكدوا من جديد دعمهم للتوصل إلى حل سياسي قائم على بيان جنيف، بما في ذلك خطة المبعوث الخاص التي تقضي بعقد اجتماعات منفصلة مع الأطراف السورية. ودعا الأطراف السورية إلى المشاركة بفعالية، وطلبوا أن يقدم لهم المبعوث الخاص إحاطة عقب المشاورات التي سيجريها في جنيف.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢١ نيسان/أبريل، ترأس نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن المناقشة ربع السنوية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس، قال فيها إنه يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد من أجل العودة إلى المفاوضات التي من شأنها وضع نهاية لاحتلال مضي عليه ما يقرب من نصف قرن، والسماح بقيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. وأضاف أنه يتعين على الطرفين نفسيهما أن يبديا ما يلزم من التزام وشجاعة للتخطيط لطريق عملي نحو مستقبل أفضل. وأعرب عن قلقه إزاء تراجع احتمالات تحقيق حل الدولتين، وحث الحكومة الإسرائيلية الجديدة على إعادة تأكيد التزام إسرائيل بذلك الحل، وتجميد الأنشطة الاستيطانية. كما أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء الجوانب المختلفة للحالة في غزة والاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في الضفة الغربية.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية حل الدولتين. ورحبوا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن تحويل إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية. ودعا عدد من الأعضاء إلى اتخاذ المجلس إجراءات مختلفة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ قرار للدفع قُدمًا بما يتحقق من تقدم في المفاوضات. ودعا أعضاء المجلس إلى إنهاء الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية. كما دعوا إلى معالجة الحالة الإنسانية البائسة في غزة وإلى تعزيز الدعم لوكالة إغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأشار عدد من الأعضاء إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، مشددين على أهمية الحل السياسي للأزمة في ذلك البلد.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل وفي إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بالإنابة، ينس أندرس تويرغ - فراندزين، إحاطة إلى المجلس، بشأن تقرير مجلس الأمم المتحدة للتحقيق في بعض الأحداث التي وقعت في قطاع غزة في الفترة بين ٨ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤. وذكر الأمين العام المساعد أن الأمين العام قد شكّل فريقاً مخصصاً من كبار المديرين يتألف من وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية والشؤون القانونية وشؤون السلامة والأمن، لاستعراض توصيات مجلس التحقيق وتقديم المشورة بشأن مسار العمل الذي ينبغي للأمين العام اتخاذه. وندد أعضاء مجلس الأمن بالأحداث المذكورة آنفاً، ورحبوا بالتزام الأمين العام بمتابعة توصيات مجلس التحقيق ودعوا إلى ضمان المساءلة.

## اليمن

في ٤ نيسان/أبريل، وبناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، عقد مجلس الأمن مشاورات عاجلة للتوصل إلى حل يحظى بتوافق الآراء للحالة الإنسانية في اليمن. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية وأوضحوا أن حل الأزمة اليمنية سوف يتحقق عن طريق الحوار السياسي. وطالب أعضاء المجلس بوقف العنف. وشدد أعضاء المجلس على أهمية تيسير توصيل المساعدة الإنسانية عن طريق المنظمات الدولية. وأعرب بعض الأعضاء عن وجهات نظرهم بشأن أسباب تدهور الحالة الإنسانية في اليمن. وخلال المشاورات، عرضت إحدى الدول الأعضاء مشروع قرار يدعو إلى تحديد فترات هدنة منتظمة وإجبارية للأغراض الإنسانية.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بأغلبية ١٤ صوتاً من دون اعتراض وبامتناع صوت واحد. وطالب، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيون، بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وطالب كذلك، فيما طالب، بأن يقوم الحوثيون فوراً ودون قيد أو شرط بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء. كما دعا المجلس جميع الأطراف اليمنية إلى استئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجرى بوساطة من الأمم المتحدة.

وبموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وسع المجلس نطاق تطبيق تجميد الأصول والمنع من السفر المفروض في القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ليشمل شخصين إضافيين، هما عبد الملك الحوثي وأحمد علي عبد الله صالح. وقرر فرض حظر على توريد الأسلحة يطبق على الأفراد والكيانات التي حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وعلى الشخصين المذكورين آنفاً. كما حث المجلس جميع الأطراف على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، على نحو سريع وآمن ودون عوائق. وطلب إلى الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية.

ونددت الدول الأعضاء بتصعيد العنف في اليمن واتفقوا على وجوب التوصل إلى حل سياسي واتفق بتوافق الآراء. ورحب عدد من الأعضاء باعتماد القرار واعتبروا اعتماده

إشارة واضحة إلى أهمية استئناف العملية السياسية. كما لاحظ عدد من الدول الأعضاء ضرورة أخذ هدنة يوقف فيها العنف لأغراض إنسانية لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل، استمع أعضاء المجلس إلى الإحاطة الأخيرة التي قدمها المستشار الخاص السابق للأمين العام، المعني باليمن، جمال بن عمر. فقد قدم المستشار الخاص السابق تقريراً عن تنفيذ القرارين ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وبخاصة فقرته ١، التي طالب فيها المجلس جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيون، بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوّض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وطالب كذلك، فيما طالب، بأن يقوم الحوثيون فوراً ودون قيد أو شرط بالكف عن استخدام العنف وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك صنعاء العاصمة. وأبلغ المستشار الخاص أعضاء المجلس بأن المطالبات الواردة في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) لم يتم بعد الوفاء بها.

هذا، وتكلم المستشار الخاص السابق عن الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة في اليمن، وأضاف أن القتال لا يزال مستمراً. وأوضح أن المستفيد الأول من تلك الحالة هو الإرهاب، وكرر أن السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية يتأتى من خلال استئناف المفاوضات بوساطة من الأمم المتحدة، مما من شأنه أن يؤدي إلى تقاسم السلطة بين الأطراف السياسية في اليمن، ودعا إلى إنهاء العنف. وذكر الجهود التي بُذلت وما يمكن أن يبذله خَلْفُه من جهود لاستئناف عملية الانتقال السياسي.

وأشار أعضاء المجلس إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وبخاصة الفقرة ١٣، التي طلب فيها إلى الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي، والفقرة ٥ التي دعا فيها إلى إنهاء العنف. وكرر عدد من الأعضاء التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). كما أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية في اليمن، وشددوا على أهمية تيسير عمليات الإجلاء وإيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية بما في ذلك المساعدة الطبية، على نحو سريع وآمن ودون عوائق.

## المناقشات المواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين: دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام في ٢٣ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة عن "دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام"، والتي ترأسها ولي عهد الأردن. وشدد الأمين العام على أن دور الشباب هو في صميم السلام والأمن الدوليين، وعلى أن المتطرفين ذوي العنف يستهدفون الشباب عامدين. ودعا إلى دور للشباب أكثر فعالية في قضايا السلام والأمن، وأعلن أنه بصدد إعداد خطة عمل شاملة لمنع التطرف العنيف، سوف تسعى إلى إشراك الشباب وتمكينهم.

وأكد أكثر من ٦٥ مشاركاً في المناقشة على وجوب أن يكون الشباب في صميم الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام والأمن العالميين. وفكروا ملياً في عوامل "الشّد والجذب" التي تؤدي إلى العنف، ولا سيما التطرف وبث روح التطرف في الشباب. وذكرت، خلال المداخلات، عوامل مختلفة مثل البطالة والعمالة الناقصة، والفقر، والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية، والإحساس بالغربة والاستبعاد، والأمية. وأكد المتكلمون على أهمية دور المنظمات الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص والسياسات الحكومية في معالجة الإغراء المتزايد للأيدولوجيات المتطرفة للشباب. وشدد معظم المشاركين على ضرورة تمكين الشباب والمنظمات الموجهة للشباب من التصدي للعنف والتجنيد المتزايد للشباب من قبل الجماعات الإرهابية. كما أبرز المشاركون الاستخدام المتزايد لشبكة إنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية من قبل الجماعات الإرهابية لتجنيد الشباب على النطاق العالمي.

## المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح

في ١٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، في إطار البند المعنون "المرأة والسلام والأمن". وشاركت في الاجتماع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، زينب حواء بانغورا، ولاحظت أنه، في عام ٢٠١٤، ارتفع عدد ضحايا العنف الجنسي ارتفاعاً هائلاً، وتجدد في سياق التطرف العنيف، مع استمرار انتشار النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأماكن أخرى، وتزايد معدل التشريد. وتحدثت عن استخدام العنف الجنسي من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول، مثل داعش وبوكو حرام كأسلوب حربي استراتيجي وليس كنتاج عادي للنزاع. وطلبت إلى الدول الأعضاء تفعيل التزاماتها بمحاربة العنف الجنسي في حالات

النزاع المسلح. وناقش أعضاء المجلس ضرورة تعزيز عمليات حفظ السلام، بمراعاة المنظور الجنساني في التدريب وإدماج برنامج المرأة والسلام والأمن في العمل المواضيعي للمجلس واستعراض جميع مرتكبي العنف الجنسي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الحكومية. ودعم العديد من الأعضاء ما انتهت إليه الممثلة الخاصة من أن العنف الجنسي ذا الصلة بالنزاعات يتزايد في الحالات التي يوجد فيها بالفعل تمييز جنساني عام. كما أن العنف الجنسي، باعتباره سببا رئيسيا للتشريد، ينشئ حلقة مفرغة لاستضعاف المرأة في حالات النزاع.

---